بسم الله الرحمن الرحيم
IN THE NAME OF ALLAH, THE BENEFICENT, THE MERCIFUL

DAR AL-MAAL AL-ISLAMI TRUST

دار المـــال الإســـلامي القابضة

جدول الأعمال

الاجتماع السنوي العام العادي الحادي والأربعين
لمالكي شهادات الوحدات السهمية

المنعقد يوم الأربعاء 20 ديسمبر 2023م الساعة العاشرة صباحاً

من خلال وسيلة الاتصال الإلكترونية المرئية
على الرابط التالي:

https://us06web.zoom.us/j/84665139047?pwd=a4A6kLP0hKeaJWhEF88X3YkQV88zIp.1

Meeting ID: 846 6513 9047
Passcode: 098735

الاجتماع السنوي العام العادي الحادي والأربعين لمالكي شهادات الوحدات السهمية
لدار المال الإسلامي القابضة
المنعقد من خلال وسيلة الاتصال الألكترونية المرئية
في تمام الساعة العاشرة صباح يوم الأربعاء 20 ديسمبر 2023م

جـــدول الأعمـــال

1) تلقي بيان الرئيس وتقرير مجلس المشرفين.

2) تلقي تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

3) تلقي تقرير المراجعين للبيانات المالية الموحدة والمراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

4) تلقي البيانات المالية الموحدة والمراجعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م.

5) انتخاب أعضاء مجلس المشرفين لفترة الثلاث سنوات القادمة.
(على مالكي شهادات الوحدات السهمية الراغبين في ترشيح أنفسهم لمجلس المشرفين تقديم بياناتهم ومقدار ما يملكونه من وحدات سهمية قبل تاريخ 6 ديسمبر 2023م إلى شئون حملة الوحدات السهمية على البريد الإلكتروني info@dmisa.com)

6) التصديق على مكافآت السادة أعضاء مجلس المشرفين.

7) الموافقة على تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2023م.

البنـد الأول

تلقي بيان الرئيس وتقرير مجلس المشرفين

مرفق بيان الرئيس وتقرير مجلس المشـــرفين المعروض على الاجتماع الســـنوي العام العادي الحادي والأربعين لمالكي شـهادات الوحدات السـهمية لدار المال الإسـلامي القابضـة المنعقد وفقاً لأحكام المادة (8) من وثيقة التأسيس. وقد تم نشرهما بالموقع الإلكتروني للدار بتاريخ 26 نوفمبر 2023م.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

"تقرر انه قد تم تلقى بيان سمو رئيس مجلس المشرفين وتقرير مجلس المشرفين".

الرجـاء التكـرُّم بالإطلاع والموافقـة.

السادة الكرام / حملة الوحدات السهمية

دار المال الإسلامي القابضة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نيابة عن مجلس المشرفين، يسرني أن أقدم التقرير السنوي الواحد والأربعين لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية المنتهية في **31** ديسمبر **2022**م.

كما يسعدني أن أبلغكم بالتقدم الذي أحرزته المجموعة عام **2022**م والإنجازات الرئيسة. كان عام **2022**م بمثابة تحول بالنسبة إلى المجموعة حيث تم التركيز في مستويات الإنجاز واستمرارنا في رسوخ ثقافة عالية الأداء. لقد واصلنا العمل نحو تحقيق الرؤية المتمثلة في إثبات أن الأعمال المستدامة تحقق أداءً رابحًا.

لقد واصلنا الاستثمار في مستقبل المجموعة، بما في ذلك تكثيف استثماراتنا في الابتكار والتكنولوجيا، ولدينا الآن مجموعة مثيرة من فرص تطوير الأعمال التحويلية ومزيد من الشراكة مع المستثمرين.

شهد عام 2022م العديد من التحديات الاقتصادية أبرزها التوترات الجيوسياسية وارتفاع معدلات التضخم مما أجبر البنوك المركزية على تشديد السياسات النقدية ومن ثُم زيادة التوقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

ويمثل خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو الاقتصادي العالمي في أكتوبر 2022م، بسبب الحرب في أوكرانيا وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة حيث تحاول البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم كبح جماح ارتفاع مستويات الأسعار. منذ ذلك الحين، ألغت الصين سياسة "الصفر" فيما يتعلق بفيروس كورونا وبدأت إعادة فتح اقتصادها، حتى مع انتشار عدوى فيروس كورونا بسرعة في البلاد. ويعتقد العديد من المعلقين أن مثل هذه الخطوة سيكون لها تأثير سلبي في النمو الأقتصادي الصيني، ومن المرجح أن يكون النمو العالمي متدنياً ، خاصة في آسيا التي عانت عاماً صعباً خلال عام 2022م. وتشير الأرقام الأخيرة الصادرة إلى ضعف الاقتصاد الصيني في عام 2022م.

ارتفعت مستويات التضخم بشكل مطرد في جميع أنحاء المناطق الجغرافيه، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الحرب في أوكرانيا، في حين أضر ارتفاع أسعار الفائدة أيضًا بالأسر والشركات. انخفض التضخم في الولايات المتحدة إلى 6.4% (مايو 2022م: 8.6%) في 12 شهرًا حتى يناير 2023م، مدفوعًا بالقفزات في تكاليف الإسكان والغذاء والطاقة. وقد حذر المسؤولون من أن التضخم سيستغرق وقتًا لتحقيق استقرار الأسعار، على الرغم من الأحداث الأخيرة. لقد ارتفعت مستويات التضخم في جميع أنحاء منطقة اليورو بنسبة 5.5% خلال العام حتى يونيو 2023م، بانخفاض من معدل سنوي قدره 8.1% في مايو 2022م. وفي المملكة المتحدة، ارتفع مستوى التضخم بشكل غير متوقع في فبراير 2023م إلى 10.4%. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن تعرض المملكة المتحدة لارتفاع أسعار الغاز وارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ الأداء التجاري، من أسباب ضعف أدائها الاقتصادي بشكل عام. ومع ذلك، توقع بنك إنجلترا معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% في عام 2023م و1.2% في عام 2024م.

رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في يوليو 2023م سعر الفائدة للمرة الحادية عشرة منذ عام 2022م بنسبة 0.25% إلى 5.25% - 5.50%، وهو أعلى مستوى له منذ 22 عامًا. ويخشى المعلقون من أن تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة الاضطرابات المالية بعد سلسلة من حالات فشل البنوك، على سبيل المثال: انهيار Signature Bank؛

وكذلك Silvergate Bank وFirst Republic Bank . مما أدى الى عودة الدعم جزئياً والتي تعزى إلى المشاكل الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة. ومع ذلك، قال بنك الاحتياطي الفيدرالي في بيان بعد اجتماعه الأخير في نوفمبر 2023م انه سيبقي على سعر الفائدة القياسي في حدود 5.4٪.

ويؤدي الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة أيضا إلى انخفاض الطلب على المنتجات المصنوعة في الصين وغيرها من الدول الآسيوية. استجاب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من خلال ضخ سيولة في الأسواق بقيمة 3 تريليونات دولار. ويؤثر ارتفاع أسعار الفائدة على القروض في الاقتصادات على المستوى الحكومي وخاصة الأسواق الناشئة، التي قد تكافح من أجل سداد ديونها.

لعقود من الزمن، اعتمدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الصين كشريك تجاري رئيس وكداعم اقتصادي في أوقات الأزمات. والآن تواجه الاقتصادات الآسيوية الآثار الاقتصادية الدائمة لكيفية تعامل الصين مع الوباء والأوضاع الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن أسواق العمل في جميع أنحاء العالم قوية إلى حد ما، فإن نوع الوظائف التي يتم إنشاؤها ليست بالضرورة ذات أجور مرتفعة، ومن المرجح أن يدفع هذا أكثر نحو الركود، حيث من غير المتوقع أن تنخفض أسعار الفائدة بسرعة كما تعتقد الأسواق. سيؤدي هذا بالفعل إلى خلق سلسلة كاملة من العواقب التي من شأنها أن تبقي الأسواق في حالة تأهب طوال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023م على الأقل.

حقق النفط الخام بداية قوية لهذا العام على خلفية انحسار المخاوف بشأن ضعف الطلب وتراجع التعافي الاقتصادي المستمر في الاقتصادات الكبرى ونقص الإمدادات والتوترات الجيوسياسية. بدأ خام برنت العام عند 77.45 دولارًا للبرميل وأنهى العام عند 84.97 دولارًا للبرميل. وفي الوقت نفسه، ارتفع خام غرب تكساس الوسيط من 76.99 دولارًا للبرميل في بداية عام 2022م وامتد إلى 123.7 دولارًا للبرميل في 8 مارس 2022م أيضًا، وهو أعلى مستوى لهذا العام، ثم تراجعه ليختتم العام عند 80.26 دولارًا للبرميل.

أثبت تحالف أوبك + فعاليته ولكنه يمثل تحديًا لأسواق النفط. بعد أن كان تداول أسعار النفط هادئًا نسبياً خلال شهر أغسطس 2022م، مع تقلبات عند أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات، أدى القرار الذي اتخذته المملكة العربية السعودية وروسيا في أوائل سبتمبر 2023م بتمديد تخفيضات الإنتاج بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً مجتمعة حتى نهاية عام 2023م، إلى ارتفاع أسعار خام برنت إلى أعلى مستوى في 10 أشهر. وكما توقعت وكالة الطاقة الدولية، كانت أسواق النفط في حالة تشدد بالفعل، وفي أغسطس 2023م، سجلت المخزونات العالمية للنفط انخفاضاً حادًا بمقدار 2.46 مليون برميل يومي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً في النصف الثاني من عام 2023م، ليصل إجمالي الطلب إلى 103 ملايين برميل يوميًا. في 28 سبتمبر 2023م، وصل سعر خام برنت إلى 95.03 دولارًا أمريكياً، وهو أعلى مستوى منذ أغسطس 2022م.

على الرغم من بيئة الأعمال الصعبة والسياسات النقدية المتشددة والمستوى العالي من عدم اليقين، حققت المجموعة عامًا ناجحًا آخر، حيث بلغ صافي الربح في عام 2022م مبلغ 5.2 ملايين دولار مقارنة بـ 73.1 مليون دولار في عام 2021م. ويعكس الأداء الجيد للمجموعة تمسكها بالمرونة، ومعايير جودة الأصول الجيدة، وتنويع الاستثمار، والعمل ضمن معايير مخاطر مقبولة، ومستويات عالية من السيولة تهدف إلى تعزيز الربحية.

انتعشت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بقوة في عام 2022م بمتوسط نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.4%. لا تزال المملكة العربية السعودية في المقدمة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

مسجلاً قفزة بنسبة 7.3٪ (2021م: 3.3٪). وقد تجاوز النمو الاقتصادي في المنطقة المتوسط العالمي، الذي يقدر بنحو 3.5%. كما ارتفعت مساهمة المواد الهيدروكربونية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قليلا مقارنة بمستوياتها في العامين الماضيين في جميع دول مجلس التعاون الخليجي تقريبا. كما تحسن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي خلال عام 2022م محققاً متوسط نمو قدره 4.1%. وقد تفوقت المملكة العربية السعودية على المنطقة من هذه الزاوية بقفزة بلغت 5.68%. وقد سجلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي تقريبًا توازنًا ماليًا إيجابيًا. ويبلغ متوسط حجم العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة نحو 7.56%

يشهد اقتصاد المملكة العربية السعودية تحولا حيث يتم تنفيذ إصلاحات لتقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل وتعزيز القدرة التنافسية. يعتبر عام 2023م منعطفًا مهمًا باعتباره نقطة المنتصف في رحلة رؤية المملكة العربية السعودية الطموحه 2030م. وفقًا لمراجعة صندوق النقد الدولي (سبتمبر 2023م) لاقتصاد البلاد. كما انعكس التقدم بشكل ملحوظ في النمو غير النفطي الذي تسارع منذ عام 2021م ليصل إلى متوسط 4.8% في عام 2022م. وعلى الرغم من انخفاض النمو الإجمالي بسبب التخفيضات الإضافية في إنتاج النفط، فإن النمو غير النفطي سيظل قريبًا من 5% في عام 2023م، مدفوعًا بالطلب المحلي القوي.

وتؤثر السياسة النقدية المتشددة في الاقتصادات المتقدمة في تدفقات رأس المال في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث تشهد الصين تدفقات كبيرة إلى الخارج من أسواق الديون في عام 2022م بلغت 58 مليار دولار. واجتذبت الأوراق المالية في الأسواق الناشئة إجمالي تدفقات بقيمة 58 مليار دولار لعام 2022م، منها 50 مليار دولار من تدفقات الديون و9 مليارات دولار أمريكي من تدفقات الأسهم (وفقًا لمعهد التمويل الدولي). انخفض أداء أسواق الأسهم الناشئة في عام 2022م بنسبة -20.09% (2021: -2.5%)، وفقًا لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة. في عام 2022م، انخفض مؤشر MSCI العالمي بنسبة -18.14% (2021: +21.82). مما شكل أكبر فجوة أداء سلبية للأسواق المتقدمة منذ عام 2013م. وقد أسهم المشهد الجيوسياسي الروسي الأوكراني، وارتفاع أسعار الفائدة، والطاقة العالمية، وأسعار السلع الأساسية، في زيادة الضعف في أداء الأسواق الناشئة مما أدى الى مزيد من التقلبات في الأسواق الناشئة بشكل عام.

وفي عام 2022م حققت المجموعة صافي ربح بعد الضريبة قدره 5.2 ملايين دولار مقارنة بصافي ربح قدره 73.1 مليون دولار في عام 2021م. وفي عام 2022م كابدت المجموعة خسارة نيتجة لانخفاض قيمة استثماراتها في الشركات التابعة بقيمة 44 مليون دولار بالإضافة إلى خسارة قدرها 16 مليون دولار نتيجة توقف العمليات بعد بيع عمليات التجزئة في مملكة البحرين لمصرف السلام. علاوة على ذلك، قامت المجموعة بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة بمبلغ 22 مليون دولار بسبب بيئة الأعمال الصعبة. ومع ذلك، تم تخفيف هذا الضغوط من خلال زيادة في قيمة العقارات المتاحة للبيع بقيمة 51 مليون دولار. في عام 2021م تم تسجيل ربح بمبلغ 25.4 مليون دولار كحصة من دخل الشركات المرتبطة، مثل بنك البحرين والكويت. الا انه تم التصرف في هذه الاستثمارات في عام 2022م. وسجل الدخل التشغيلي للمجموعة في عام 2022م زيادة بنسبة 47% وبلغ 316 مليون دولار مقارنة بـ 208 ملايين دولار في عام 2021م، بسبب التعزيز الكبير في تدفق الدخل.

وبلغت تكاليف الموظفين والمصروفات الإدارية في عام 2022م ما قيمته 167 مليون دولار مقارنة بـ 152 مليون دولار في عام 2021م، بزيادة قدرها 11% مما يعكس توسع المجموعة في قطاع التجزئة وكذلك تأثير التضخم. خلال عام 2022م، تم توسيع شبكة فروع بنك فيصل المحدود - باكستان بإضافة 94 فرعًا جديدًا، مما أدى إلى زيادة إجمالي عدد الفروع إلى 700 فرع. وبلغ صافي الربح العائد إلى مالكي الوحدات 1.7 مليون دولار أمريكي (2021 – 31.2 مليون دولار أمريكي). نتيجة لانخفاض الروبية الباكستانية مقابل الدولار، من 176.42 روبية باكستانية في 31 ديسمبر 2021م إلى 226.60 روبية باكستانية بحلول نهاية عام 2022م، كابدت المجموعة خسارة

في تحويل الروبية الباكستانية الى الدولار تبلغ نحو 19 مليون دولار (2021م: 10 ملايين دولار). وتحسن رأس المال لدار المال من 153.2 مليون دولار في نهاية عام 2021م إلى 154.1 مليون دولار في نهاية عام 2022م. وبالمثل، ارتفعت قيمة كل وحدة من 38.77 دولارًا في عام 2021م إلى 38.98 دولارًا عام 2022م.

لقد كان عام 2022م عامًا مهمًا للمجموعة من خلال التزامنا المتأصل في خلق بيئة للنمو الاقتصادي والأعمال المستدامة. قطعت المجموعة خطوات كبيرة في جهودها المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ("ESG")، مما يعكس وعد المجموعة بإنشاء وتقديم قيمة مشتركة لأصحاب المصلحة لدينا من عملاء وحملة الوحدات السهمية ...الخ. ونحن على قناعة بأنه يتعين علينا أن نتصدى بالكامل للتحديات البيئية التي تواجه كوكبنا. يجب علينا بناء أنسجة اجتماعية أقوى وأكثر إنصافًا وأكثر تنوعًا بين جميع الأشخاص المتأثرين بأعمالنا، ونقوم بذلك من خلال تولي دور قيادي في تمويل عملية التحول وأن نصبح شريكًا مسؤولًا واستراتيجيًا لعملائنا ومجتمعاتنا. خلال عام 2022م، أطلقت المجموعة إطار التمويل المستدام الخاص بها لدعم وتعزيز هدف المجموعة المتمثل في ESG في ثقافتها وأعمالها وعملياتها، ومن ثمّ تعزيز التحول إلى اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون. ومن خلال تعزيز التزاماتنا المصرفية المسؤولة ودمج ثقافة الحوكمة والمخاطر المرنة، تسعى المجموعة جاهدة لتمكين جميع أصحاب المصلحة، وإحداث تأثير إيجابي في المجتمع، وتحقيق عوائد متفوقة لمالكي الوحدات السهمية لدينا.

ستواصل المجموعة تنفيذ تدابير أكثر فعالية لحوكمة الشركات المرتبطة بتحسين الأداء وترشيد التكاليف في جميع شركات المجموعة. يتم الاحتفاظ بالوضع العام فيما يتعلق بتصفية المضاربات التابعة للشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة تحت المراقبة الدقيقة من قبل مجلس المشرفين. وستواصل المجموعة التركيز في تحقيق نمو أكثر ربحية وتنوعًا في السنوات القادمة.

تخضع شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("**الإثمار**") لرقابة مصرف البحرين المركزي وأسهمها مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي. يعتبر بنك الإثمار شركة تابعة رئيسة للمجموعة بنسبة تبلغ 46.49%. في 7 يوليو 2022م، أكمل الإثمار صفقة بيع بعض أصوله الرئيسة في البحرين، بما في ذلك الأعمال المصرفية للأفراد في بنك الإثمار بالإضافة إلى حصة ملكية الإثمار في بنك البحرين والكويت ومجموعة سوليدرتي القابضة، إلى مصرف السلام البحرين. ويمثل هذا إنجازاً مهمّاً في مسيرة الإثمار. إن التحول الذي يشهده الإثمار يضيف إلى تاريخنا الممتد لعقود من الزمن كشركة رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية وصناعة التمويل الإسلامي.

في عام 2022م، أعلن الإثمار خسارة منسوبة إلى المساهمين قدرها 38.4 مليون دولار مقارنة بربح قدره 38.6 مليون دولار في عام 2021م. وتعزى الخسارة المكابدة في عام 2022م بشكل أساسي إلى الخسارة الناتجة من توقف العمليات التي تم بيعها إلى بنك السلام البالغة 16 مليون دولار ومخصص خسائر الائتمان المتوقعة بقيمة 22 مليون دولار.

وعلى الرغم من العام المملؤ بالتحديات، واصل الإثمار اتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال بذل جهود مضنية لتحسين القيمة المقدمة لمساهميها من خلال الابتكارات والخدمات مع ترشيد التكاليف، وتعزيز عروض خدمة العملاء، وتعزيز شبكة التوزيع مع التركيزفي العملاء من الشركات.

قام بنك فيصل المحدود - باكستان ("**بنك فيصل**") المملوك بنسبة 66.7% لبنك الإثمار، بإتمام أكبر عملية تحول على الإطلاق إلى بنك إسلامي. وبناءً على ذلك، وابتداءً من يناير 2023م، أصبح بنك فيصل يعمل كبنك إسلامي متكامل. كما واصل بنك فيصل توسعة شبكة البيع بالتجزئة الخاصة به في باكستان، ورقمنة الخدمات وتعزيزها.

حقق بنك فيصل ربحًا صافيًا بعد الضرائب بقيمة 11.2 مليار روبية باكستانية (54.9 مليون دولار) مقارنة بـ 8.2 مليارات روبية باكستانية (50.4 مليون دولار) في عام 2021م. وانخفض سعر صرف الروبية الباكستانية مقابل الدولار الأمريكي من 176 روبية باكستانية في ديسمبر 2021م إلى 226.6 روبية باكستانية بنهاية ديسمبر 2022م. لقد استمر بنك فيصل بإتخاذ التدابير الفعالة وفي الوقت المناسب للحفاظ على الإيرادات الأساسية بما يتماشى مع تحسين فروق الأسعار المصرفية والربحية. سجل إجمالي الأصول زيادة بنسبة 23.5% بالعملة المحلية، من 870 مليار روبية باكستانية (5.4 مليارات دولار) في عام 2021م إلى 1,074 مليار روبية باكستانية (4.7 مليارات دولار) في 31 ديسمبر 2022م. خلال العام، بذل بنك فيصل جهودًا مكثفة للاستحواذ على ودائع منخفضة التكلفة (الحسابات الجارية وحسابات التوفير)، مما أدى إلى زيادة النمو في الحسابات الجارية وحسابات التوفير من 75.4% في عام 2021م إلى 80.2% في عام 2022م. وتحسنت نسبة الحسابات الجارية الى إجمالي الودائع من 32.8% في ديسمبر 2021م إلى 35.5% في 31 ديسمبر 2022م. وبالمثل سجل إجمالي الودائع نموً قدره 21% في عام 2022م بالعملة المحلية، لتصل إلى 782 مليار روبية باكستانية (3.4 مليارات دولار) مقارنة بـ 644 مليار روبية باكستانية (3.7 مليارات دولار) في عام 2021م.

تماشيًا مع استراتيجية النمو التي وافق عليها مجلس الإدارة، قام بنك فيصل بتنظيم الخدمات المصرفية للأفراد وقنوات التوزيع لتعزيز المنافسة وتعزيز النمو وتحسينه ومواجهة التحدي. في عام 2022م، واصل بنك فيصل الاستثمار بنجاح في توسيع شبكة الفروع وعمل على تحسين الكفاءات لتعزيز حصة الودائع. أكمل بنك فيصل بنجاح واحدة من أكبر عمليات التحويل في العالم التي بدأت قبل 6 سنوات واكتملت بحلول نهاية عام 2022م. بالإضافة إلى ذلك، قام بنك فيصل المحدود بتنفيذ نموذج تصنيف المخاطر البيئية ونفذ إطار إدارة المخاطر البيئية. تم إطلاق نموذج Branch-Led Model للاستفادة من قوة قنوات التوزيع، لتعزيز الأعمال التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أعمال البيع بالتجزئة، مع تعظيم الاستفادة من الرقمنة.

وفي ضوء سلسلة الإجراءات التي اتخذها بنك فيصل خلال عام 2022م، قامت وكالات التصنيف الائتماني بتأكيد تصنيفات بنك فيصل ؛ توقعات طويلة الأجل وتصنيفات ائتمانية قصيرة الأجل عند AA و+A1، على التوالي، وفقًا لما ذكرته وكالتا تصنيف محليتان مرموقتان. خلال عام 2022م قام بنك فيصل بافتتاح 94 فرعًا جديدًا ليُصل شبكة الفروع الى 700 فرع متوافقة جميعها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وسيواصل بنك فيصل نموه الأفقي في شبكة الفروع، مدعومًا بالخدمات المصرفية الرقمية التي توفر سهولة الوصول إلى العملاء. ولن تقوم هذه الفروع بتوليد ودائع أساسية منخفضة التكلفة فحسب، بل ستستمر في تحسين مزيج الحسابات الجارية وحسابات التوفير، بهدف الاستمرار في خفض متوسط تكلفة التمويل. وفي عام 2022م، أطلق بنك فيصل بطاقة نـور، وهي أول بطاقة إئتمان إسلامية في باكستان التي من المتوقع أن تحصل على حصة سوقية كبيرة. وتماشيًا مع البنوك النظيرة، يواصل بنك فيصل التركيز في توسيع نطاق تطوير المنتجات الإسلامية المبتكرة الجديدة، بهدف جذب المزيد من الودائع المنخفضة التكلفة وزيادة البيع المتبادل والاستفادة من أوجه التآزر مع ذراع إدارة الأصول المملوكة بالكامل له: شركة فيصل لإدارة الأصول المحدودة التي حققت صافي أرباح بقيمة 192 مليون روبية باكستانية (1.0 مليون دولار) في عام 2022م.

سعيًا إلى تعزيز قاعدته الرأسمالية، حافظ بنك فيصل على نسبة كفاية رأس المال عند 15.5%. تركز الاستراتيجية المستقبلية لهيكل الأعمال الجديد في بنك فيصل في بناء وتوسيع التمويل الإسلامي الذي حقق عامًا ناجحًا حيث لعب دورًا قياديًا في العديد من القروض المشتركة والمعاملات الكبيرة. إن بنك فيصل واثق بإذن الله، من أنه سيتم تحقيق التآزر، وسوف تتم تلبية توقعات مساهميه. سيستمر بنك فيصل في الاستثمار والتوسع في البنية التحتية للفروع، مما يعكس التزام بنك فيصل بتقديم خدمات مصرفية إسلامية أفضل وأسهل وأكثر حداثة. يركز بنك فيصل في تقديم

خدمات رقمية شاملة ومبتكرة، وسيواصل الاستثمار في التقنيات المبتكرة لتحسين العروض الرقمية التي يقدمها بنك فيصل المحدود.

أعلنت الشركة الاسلامية للاستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة ("**الشركة الإسلامية**")، الشركة التابعة والمملوكة بالكامل لدار المال الإسلامي القابضة عن تحقيق صافي ربح قدره 11.8 مليون دولار في عام 2022م مقارنة بـ 15.8 مليون دولار في عام 2021م (شاملة الدخل غير المتكرر البالغ 4.1 ملايين دولار في عام 2021م). ارتفعت حقوق المساهمين في عام 2022م إلى 116.3 مليون دولار مقارنة بـ 104.5 مليون دولار في عام 2021م. وسجل إجمالي أصول الشركة الإسلامية زيادة بنسبة 11%، من 117.5 مليون دولار أمريكي في عام 2021م، إلى 130.6 مليون دولار أمريكي في عام 2022م. وتعزى الزيادة بشكل أساسي إلى زيادة المبالغ المستحقة من الأموال تحت الإدارة، من 78.1 مليون دولار في عام 2021م إلى 93.9 مليون دولار في عام 2022م. واتهاجًا لسياسة متحفظة، تم تحويل مبلغ 6.3 ملايين دولار إلى احتياطي الطوارئ في عام 2022م. وبلغت قيمة الأموال تحت الإدارة (المضاربات) التابعة للشركة الإسلامية 1.6 مليار دولار في ديسمبر 2022م، وهو مايعادل إنخفاضًا هامشيًا بنسبة 1% من 1.66 مليار دولار في 2021م، بسبب الاسترداد الجزئي لرؤوس أموال المستثمرين.

واصلت الشركة الإسلامية جهودها لتصفية المضاربة الخاصة بها. جميع أصول المضاربة هذه تخضع للتصفية والتوزيع على المستثمرين بنسبة وتناسب. ومع تقدم عملية تصفية الأصول، سيتم رد المزيد من رؤوس أموال المضاربات للمستثمرين. إن المخاطر الشاملة للمجموعة فيما يتعلق بالصناديق الخاضعة للإدارة تخضع للمراقبة الدقيقة.

سجلت الشركة التابعة المملوكة للشركة الإسلامية بنسبة 73.3% وهي "شركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول" ("جيامكو")، وهي شركة مساهمة سعودية مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية، خسارة صافية قدرها 0.1 مليون دولار في عام 2022م مقارنة بخسارة صافية قدرها 0.23 مليون دولار في عام 2021م. بلغ إجمالي الأموال تحت الإدارة حتى 31 ديسمبر 2022م، 44 مليون دولار أمريكي (53 مليون دولار أمريكي في 2021م)، بعد توزيعها على المستثمرين خلال عام 2022م. وتماشيًا مع خطة التصفية الميسرة لمضاربات جيامكو، قرر مجلس الإدارة تصفية الباقي بالكامل من الصناديق العقارية الثلاثة التابعة لشركة جيامكو بنهاية عام 2023م طبقًا لظروف السوق.

واصل بنك فيصل الإسلامي المصري ("**فيصل المصري**")، المملوك بنسبة 44.9% للأموال تحت الأدارة للمجموعة، رحلته في تقديم أداء مذهل على جميع المستويات. وفي 31 ديسمبر 2022م، كان سعر الصرف 1 دولار = 24.74 جنيهًا مقارنة بـ . 15.66 جنيهًا في عام 2021م. في ظل مواجهة الضغوط الاقتصادية مثل هجرة الأموال الساخنه، والانخفاض الحاد في عوائد السياحة وتحويلات العمال المصريين في الخارج، وارتفاع تكلفة استيراد الأغذية، خفض البنك المركزي المصري في 21 مارس 2022م قيمة الجنيه المصري بنسبة 14% إلى 1 دولار = 18.27جنيهًا مصريًا. واصل فيصل المصري الحفاظ على ريادته في أنشطة الخدمات المصرفية الإسلامية داخل السوق المصرية وعزز مكانته التنافسية بشكل كبير على المستويين المحلي والإقليمي. وتوسعت شبكة الفروع إلى 41 فرعًا، ومن المقرر افتتاح 3 فروع أخرى في عام 2023م. وبالمثل، توسعت شبكة أجهزة الصراف الآلي إلى 552 بحلول ديسمبر 2022م.

واصل فيصل المصري سياسته المتمثلة في تعزيز قاعدته الرأسمالية وتخفيف المخاطر المتعلقة بأنشطته، ولا سيما لإستيعاب تأثير جائحة كوفيد-19 ابتداءً من 31 ديسمبر 2022م، فبلغت نسبة كفاية رأس المال ("CAR") لفيصل المصري 29% (2021: 32.2%) مقارنة بالحد الأدنى التنظيمي البالغ 12.5%.

بلغ صافي أرباح فيصل المصري بعد الضريبة في عام 2022م مبلغًا مقداره 4,475 ملايين جنيه (231 مليون دولار) مقارنة بـ 2,683 مليون جنيه (171 مليون دولار) في عام 2021م. وكانت نتائج عام 2022م أعلى من العام السابق بنسبة 67% بسبب تحسن تدفق الدخل بنسبة 11%. كما بلغ إجمالي الأصول في عام 2022م 151.6 مليار جنيه (6.1 مليارات دولار) بزيادة 16% على ديسمبر 2021م البالغة 130.9 مليار جنيه (8.4 مليارات دولار). بلغت حقوق المساهمين في عام 2022م 21.96 مليار جنيه (888 مليون دولار) مقابل 17.0 مليار جنيه (1,086 مليون دولار) عن العام السابق، بزيادة قدرها 28.9% بالعملة المحلية. وارتفع أهم مصدر لتمويل الأوعية الادخارية وشهادات الاستثمار (الأموال تحت الإدارة) التابعة لفيصل المصري بنسبة 12.8% من 109.6 مليارات جنيه (7.0 مليارات دولار) في 2021م إلى 123.6 مليار جنيه (4.6 مليارات دولار) في عام 2022م. بالنسبة لعام 2022م، وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 8% (2021م: 8%). سيواصل فيصل المصري رحلته في أداء دور رائد في تطوير وازدهار الخدمات المصرفية الإسلامية في مصر وتعزيز مكانته كبنك إسلامي رائد.

نظرة مستقبلية

من المتوقع أن تستمر حالة عدم اليقين خلال عام 2023م فيما يتعلق بعودة ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والحرب الروسية - الأوكرانية والمشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط، ونقص الطاقة والغذاء والسلع الأساسية، والاضطرابات في سلاسل التوريد. ومع ذلك، يمكننا أن نرى فرصًا مجزية مقنعة.

وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي مما يقدر بنحو 3.5% في عام 2022م، إلى 3.0% في عام 2023م (الصين 4.9%)، و2.9% في عام 2024م. وقد تشهد أسعار السلع الأساسية أكثر تقلباً في ظل تجدد التوترات الجيوسياسية والاضطرابات المرتبطة بها وتغير المناخ.

وسيواصل مجلس المشرفين الإشراف على مهمة تحقيق التوازن الصحيح بين الفرص والمخاطر التي نراها. سنواصل تشجيع ابتكار المنتجات وتقديم الدعم لتوسيع شبكة الفروع والتحول الرقمي.

إن أداء المجموعة ونجاحها خلال عام 2022 وسط التحديات الاقتصادية التي واجهتها، على سبيل المثال، في مصر وباكستان، يزيدان من تصميمنا على تحقيق نتائج أفضل في المستقبل القريب والمساهمة بشكل فعال في دعم عملائنا، واكتساب الدافع للمستوى التالي من النمو والربحية، وهو تحقيق قيمة مضافة لحاملي الوحدات السهمية الكرام. تتمتع المجموعة بوضع جيد مع حافز أفظل واقوى في الأشهر المقبلة. وستواصل المجموعة الاستثمار في التقنيات الحديثة لتحسين العروض الرقمية وتجربة العملاء. كما سنواصل الاستثمار في القوى العاملة لدينا وتعزيز الثقافة التي تشجع قيمنا الأساسية والنزاهة والعمل الجماعي والابتكار والرعاية.

بالنيابة عن مجلس المشرفين، أود أن أتقدم بشكري إلى حملة الوحدات السهمية والعملاء الكرام على دعمهم وثقتهم المستمرّين، وكذلك هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، على مشورتها وتوجيهاتها القيمة. كما أود أن أعرب عن ثنائي وتقديري للإدارة التنفيذية وجميع موظفي المجموعة لالتزامهم وجهودهم خلال العام في تحقيق أهداف المجموعة.

والله ولي التوفيق.
عمرو محمد الفيصل

البنـد الثاني

تلقي تقرير هيئة الرقابة الشرعية

اطلعت هيئة الرقابة الشرعية على عمليات دار المال الإسلامي القابضة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م، وقدمت تقريرها طبقاً للمادة (6) من وثيقة التأسيس.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر أنه تم الإطلاع على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال دار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م".

الرجـاء التكـرُّم بالإطلاع.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

عن أعمال (الدار) ومؤسساتها وشركاتها
في المدة من أول يناير 2022م إلى آخر ديسمبر 2022م

اجتمعت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدار المال الإسلامي القابضة يوم الأربعاء 22 محرم 1445هـ الموافق 9 أغسطس 2023م ، في القاهرة - جمهورية مصر العربية.

وقامت هيئة الفتوى والرقابة الشرعية باستعراض ومراجعة الأعمال الاستثمارية (للدار) ومؤسساتها وشركاتها عن المدة المشار إليها.

وقد قامت الهيئة بمراجعة بنود ميزانية العام المالي 2022م المعروضة عليها، والحسابات المالية، وبعد المناقشة والمراجعة واستعراض جلسات الهيئة طوال العام المذكور وما صدر بهذه الجلسات من فتاوى وقرارات بخصوص الأعمال الاستثمارية، فإن الهيئة ترى أن ما قامت به (الدار) وشركاتها ومؤسساتها من أعمال استثمارية ومشروعات وخدمات مصرفية طوال العام المذكور هو في إطار أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء ووفقا للعقود النمطية التي أقرتها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية مسبقا.

وتشكر الهيئة القائمين على إدارة (الدار) لتفهمهم وحسن تطبيقهم للعقود النمطية والقيام بتنفيذ تعليمات وتوجيهات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية واتباع قواعد الشريعة الإسلامية الغراء وتطبيق أحكامها ، وترجو الهيئة (للدار) ومؤسساتها وشركاتها التوفيق والنجاح المستمر إن شاء الله رب العالمين.

والله ولي التوفيق ،

الدكتور نصر فريد محمد واصل
رئيس هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
لدار المال الإسلامي القابضة

البنـد الثالث

تلقي تقرير المراجعين للبيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

قام مدققو الحسابات السادة / برايس ووتر هاوس كوبرز بمراجعة عمليات دار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022م وفقاً لمتطلبات أحكام المادة (11) من وثيقة التأسيس. وقد تم نشرالتقرير بالموقع الإلكتروني للدار بتاريخ 26 نوفمبر 2023م.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر أنه قد تم تلقى تقرير المراجعين حول البيانات المالية لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية التي بدأت في 1 يناير 2022م وانتهت في 31 ديسمبر 2022م".

الرجـاء التكـرُّم بالإطلاع.

pwc

REPORT OF THE INDEPENDENT AUDITOR

To the Bearers and Owners of Equity Participations of Dar Al-Maal Al-Islami Trust

Independent auditor's report to the Bearers and Owners of Equity Participants of Dar Al-Maal Al-Islami Trust

Report on the audit of the consolidated financial statements

Our opinion

In our opinion, the consolidated financial statements present fairly, in all material respects, the consolidated financial position of Dar Al-Maal Al-Islami Trust (the "Parent Company") and its subsidiaries (together referred to as "the Group") as at 31 December 2022 and its consolidated financial performance and consolidated cash flows for the year then ended in accordance with International Financial Reporting Standards.

What we have audited
The Group's consolidated financial statements comprise:

- the consolidated statement of financial position as at 31 December 2022;
- the consolidated statement of income for the year then ended;
- the consolidated statement of comprehensive income for the year then ended;
- the consolidated statement of changes in equity for the year then ended;
- the consolidated statement of cash flows for the year then ended; and
- the notes to the consolidated financial statements, which include significant accounting policies and other explanatory information.

Basis for opinion

We conducted our audit in accordance with International Standards on Auditing (ISAs). Our responsibilities under those standards are further described in the *Auditor's Responsibilities for the audit of the consolidated financial statements* section of our report.

We believe that the audit evidence we have obtained is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion.

Independence
We are independent of the Group in accordance with the International Code of Ethics for Professional Accountants (including International Independence Standards) issued by the International Ethics Standards Board for Accountants (IESBA Code) and the ethical requirements that are relevant to our audit of the consolidated financial statements in the United Arab Emirates. We have fulfilled our other ethical responsibilities in accordance with these requirements and the IESBA code.

Emphasis of matter

Claims against Islamic Investment Company of the Gulf (Bahamas) Limited

We draw your attention to Note 37 to the consolidated financial statements which sets out details of the circumstances and status of various claims against Islamic Investment Company of the Gulf (Bahamas) Limited ("IICG"), a subsidiary of the Group, amounting to US dollars 102.7 million as at 31 December 2022 (31 December 2021: US dollars 102.7 million), in respect of IICG's fund management operations. IICG is contesting the validity and jurisdiction of such claims which are in various stages of appeal. Our opinion is not modified in respect of this matter.

PricewaterhouseCoopers Limited Partnership Dubai Branch, Licence no. 102451
Emaar Square, Building 5, P O Box 11987, Dubai - United Arab Emirates
T: +971 (0)4 304 3100, F: +971 (0)4 346 9150, www.pwc.com/me

Jacques Fakhoury, Douglas O'Mahony, Wassim El Afchal, Murad Alnsour, Rami Sarhan and Virendra Dhirajlal Lodhia are registered as practicing auditors with the UAE Ministry of Economy

pwc

Independent auditor's report to the Bearers and Owners of Equity Participations of Dar Al-Maal Al-Islami Trust (continued)

Report on the audit of the consolidated financial statements (continued)

Other information

The Board of Supervisors are responsible for the other information. The other information comprises the chairman's message, the report of the religious board and the ten-year financial summary (but does not include the consolidated financial statements and our auditor's report thereon).

Our opinion on the consolidated financial statements does not cover the other information and we do not express any form of assurance conclusion thereon.

In connection with our audit of the consolidated financial statements, our responsibility is to read the other information identified above and, in doing so, consider whether the other information is materially inconsistent with the consolidated financial statements, or our knowledge obtained in the audit, or otherwise appears to be materially misstated.

If, based on the work we have performed, we conclude that there is a material misstatement of this other information, we are required to report that fact. We have nothing to report in this regard.

Responsibilities of the Board of Supervisors and those charged with governance for the consolidated financial statements

The Board of Supervisors are responsible for the preparation and fair presentation of the consolidated financial statements in accordance with International Financial Reporting Standards, and for such internal control as the Board of Supervisors determine is necessary to enable the preparation of consolidated financial statements that are free from material misstatement, whether due to fraud or error.

In preparing the consolidated financial statements, the Board of Supervisors are responsible for assessing the Group's ability to continue as a going concern, disclosing, as applicable, matters related to going concern and using the going concern basis of accounting unless the Board of Supervisors either intend to liquidate the Group or to cease operations, or have no realistic alternative but to do so.

Those charged with governance are responsible for overseeing the Group's financial reporting process.

Auditor's responsibilities for the audit of the consolidated financial statements

Our objectives are to obtain reasonable assurance about whether the consolidated financial statements as a whole are free from material misstatement, whether due to fraud or error, and to issue an auditor's report that includes our opinion. Reasonable assurance is a high level of assurance but is not a guarantee that an audit conducted in accordance with ISAs will always detect a material misstatement when it exists. Misstatements can arise from fraud or error and are considered material if, individually or in the aggregate, they could reasonably be expected to influence the economic decisions of users taken on the basis of these consolidated financial statements.

Report on the audit of the consolidated financial statements (continued)

Auditor's responsibilities for the audit of the consolidated financial statements (continued)

As part of an audit in accordance with ISAs, we exercise professional judgment and maintain professional scepticism throughout the audit. We also:

- Identify and assess the risks of material misstatement of the consolidated financial statements, whether due to fraud or error, design and perform audit procedures responsive to those risks, and obtain audit evidence that is sufficient and appropriate to provide a basis for our opinion. The risk of not detecting a material misstatement resulting from fraud is higher than for one resulting from error, as fraud may involve collusion, forgery, intentional omissions, misrepresentations, or the override of internal control.
- Obtain an understanding of internal control relevant to the audit in order to design audit procedures that are appropriate in the circumstances, but not for the purpose of expressing an opinion on the effectiveness of the Group's internal control.
- Evaluate the appropriateness of accounting policies used and the reasonableness of accounting estimates and related disclosures made by the Board of Supervisors.
- Conclude on the appropriateness of the Board of Supervisors' use of the going concern basis of accounting and, based on the audit evidence obtained, whether a material uncertainty exists related to events or conditions that may cast significant doubt on the Group's ability to continue as a going concern. If we conclude that a material uncertainty exists, we are required to draw attention in our auditor's report to the related disclosures in the consolidated financial statements or, if such disclosures are inadequate, to modify our opinion. Our conclusions are based on the audit evidence obtained up to the date of our auditor's report. However, future events or conditions may cause the Group to cease to continue as a going concern.
- Evaluate the overall presentation, structure and content of the consolidated financial statements, including the disclosures, and whether the consolidated financial statements represent the underlying transactions and events in a manner that achieves fair presentation.
- Obtain sufficient appropriate audit evidence regarding the financial information of the entities or business activities within the Group to express an opinion on the consolidated financial statements. We are responsible for the direction, supervision and performance of the Group audit. We remain solely responsible for our audit opinion.

We communicate with those charged with governance regarding, among other matters, the planned scope and timing of the audit and significant audit findings, including any significant deficiencies in internal control that we identify during our audit.

PricewaterhouseCoopers
24 November 2023

البنـد الرابع

تلقي البيانات المالية الموحدة والمراجعة لدار المال الإسلامي القابضة وذلك للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022م

وفقاً للمادة (11) من وثيقة التأسيس فقد تم إعداد البيانات المالية الشاملة للميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والإيضاحات المتعلقة بهما عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، حيث قرر مجلس المشرفين الموافقة على البيانات المالية الشاملة الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها الخاصة بالسنة المالية المنتهية في31 ديسمبر 2022م وذلك لعرضها على الاجتماع السنوي العام العادي. وقد تم نشرها بالموقع الإلكتروني للدار منذ 26 نوفمبر 2023م.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر اعتماد البيانات المالية الموحدة والمراجعة لدار المال الإسـلامي القابضـة للسـنة المالية التي بدأت في 1 يناير 2022م وانتهت في 31 ديسمبر 2022م".

الرجـاء التكـرُّم بالإطلاع والموافقـة.

دار المال الإسلامي القابضة

ملخص البيانات المالية الموحدة المدققة

و تقرير رئيس مجلس المشرفين

لعام 2022م

بيان الإيرادات الموحد للسنة المنتهية 31 ديسمبر

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2021	2022	
		الدخل
140,479	236,558	إدارة الصناديق والخدمات
7,511	12,725	إيرادات من الإستثمارات - عن طريق قائمة الدخل
147,992	247,962	إيرادات من الإستثمارات - عن طريق قائمة الدخل الشامل
2,483	1,129	إيرادات من الإستثمارات - عن طريق الإطفاء
9,007	5,649	الإيرادات من الإستثمارات مع المؤسسات الإسلامية
59,902	41,207	الإيرادات من الإستثمارات والتمويل
49,820	41,237	الإيرادات من الإستثمارات
5,230	59,641	أرباح وخسائر أخرى
422,424	**646,108**	
(214,320)	(329,759)	الأرباح المدفوعة للمؤسسات المالية والمستثمرين
208,104	316,349	إيرادات التشغيل
		المصروفات
(68,724)	(68,553)	تكاليف الموظفين
(83,906)	(98,146)	المصروفات العامة والإدارية
(26,787)	(77,849)	الإستهلاك وإضمحلال شهرة محل
18,041	10,588	أرباح أسعار الصرف
27,732	(5,493)	(مخصص) إضمحلال الأصول / انعكاس
(133,644)	(239,453)	مجموع المصروفات
74,460	**76,896**	أرباح التشغيل
(1,395)	(165)	حصة أرباح الشركات الشقيقة
73,065	**76,731**	**الأرباح عن السنة قبل الضرائب الدخل**
(29,717)	(55,982)	الضرائب
43,348	**20,749**	**الأرباح عن العمليات المستمرة**
29,722	**(15,590)**	**(خسائر) / أرباح العمليات المتوقفة**
73,070	**5,159**	**أرباح عن السنة**
		موزعة كالتالي:
31,154	1,731	لحملة الوحدات السهمية
41,916	3,428	حقوق الأقلية
73,070	**5,159**	

البيان الموحد للمركز المالي في 31 ديسمبر

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

2021	2022	
		الأصول
453,304	365,561	النقدية وما يعادلها
110,411	40,286	النقد في البنك المركزي - إحتياطي قانوني
301,291	25,361	الإستثمارات مع مؤسسات إسلامية
166,063	11,159	الأوراق المالية بالقيمة العادلة - قائمة الدخل
1,955,788	1,056,206	الأوراق المالية بالقيمة العادلة - قائمة الدخل الشامل
85,749	44,468	الأراق المالية الإستثمارية بالقيمة المتناقصة
1,031,590	925,370	الإستثمارات في التمويل
429,529	351,929	الحسابات المدينة والأصول الأخرى
195	17,754	الضرائب المستحقة
9,608	3,172	الضراائب المؤجلة المدينة
356,648	386,117	الإستثمارات في العقارات
192,259	174,326	الإستثمارات في تطوير العقارات
709,395	138,318	الإستثمارات في الشركات الشقيقة
170,572	166,903	المباني والمعدات وحقوق الإستخدام
234,202	122,553	أصول غير ملموسة
6,206,604	**3,829,483**	**إجمالي الأصول**
		الإلتزامات
575,787	460,148	الحسابات المستحقة الدفع
5,142	27,441	الضريبة الجارية المستحقة
3,803,486	1,933,442	مطلوبات لعملاء
1,347,024	1,066,630	مطلوبات لبنوك ومؤسسات مالية
62,055	56,938	المخصصات
3,356	1,212	الضرائب المؤجلة المستحقة
5,796,850	**3,545,811**	**إجمالي الإلتزامات**
		حقوق ملكية الوحدات السهمية
385,161	385,161	رأس المال
(231,936)	(231,111)	الإحتياطيات
153,225	**154,050**	**رأس مال حملة الوحدات السهمية**
256,529	129,622	حقوق الأقلية
409,754	**283,672**	**إجمالي حقوق الملكية**
6,206,604	**3,829,483**	**إجمالي حقوق الملكية والإلتزامات**
3,952,481	3,952,481	*عدد الوحدات السهمية للدار*
38.77	38.98	*حصة الوحدة السهمية (بالدولار)*

السادة الكرام / حملة الوحدات السهمية

دار المال الإسلامي القابضة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نيابة عن مجلس المشرفين، يسرني أن أقدم التقرير السنوي الواحد والأربعين لدار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية المنتهية في **31** ديسمبر **2022**م.

كما يسعدني أن أبلغكم بالتقدم الذي أحرزته المجموعة عام **2022**م والإنجازات الرئيسة. كان عام **2022**م بمثابة تحول بالنسبة إلى المجموعة حيث تم التركيز في مستويات الإنجاز واستمرارنا في رسوخ ثقافة عالية الأداء. لقد واصلنا العمل نحو تحقيق الرؤية المتمثلة في إثبات أن الأعمال المستدامة تحقق أداءً رابحًا.

لقد واصلنا الاستثمار في مستقبل المجموعة، بما في ذلك تكثيف استثماراتنا في الابتكار والتكنولوجيا، ولدينا الآن مجموعة مثيرة من فرص تطوير الأعمال التحويلية ومزيد من الشراكة مع المستثمرين.

شهد عام 2022م العديد من التحديات الاقتصادية أبرزها التوترات الجيوسياسية وارتفاع معدلات التضخم مما أجبر البنوك المركزية على تشديد السياسات النقدية ومن ثُم زيادة التوقعات بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

ويمثل خفض صندوق النقد الدولي توقعات النمو الاقتصادي العالمي في أكتوبر 2022م، بسبب الحرب في أوكرانيا وكذلك ارتفاع أسعار الفائدة حيث تحاول البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم كبح جماح ارتفاع مستويات الأسعار. منذ ذلك الحين، ألغت الصين سياسة "الصفر" فيما يتعلق بفيروس كورونا وبدأت إعادة فتح اقتصادها، حتى مع انتشار عدوى فيروس كورونا بسرعة في البلاد. ويعتقد العديد من المعلقين أن مثل هذه الخطوة سيكون لها تأثير سلبي في النمو الأقتصادي الصيني، ومن المرجح أن يكون النمو العالمي متدنياً ، خاصة في آسيا التي عانت عاماً صعباً خلال عام 2022م. وتشير الأرقام الأخيرة الصادرة إلى ضعف الاقتصاد الصيني في عام 2022م.

ارتفعت مستويات التضخم بشكل مطرد في جميع أنحاء المناطق الجغرافيه، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الحرب في أوكرانيا، في حين أضر ارتفاع أسعار الفائدة أيضًا بالأسر والشركات. انخفض التضخم في الولايات المتحدة إلى 6.4% (مايو 2022م: 8.6%) في 12 شهرًا حتى يناير 2023م، مدفوعًا بالقفزات في تكاليف الإسكان والغذاء والطاقة. وقد حذر المسؤولون من أن التضخم سيستغرق وقتًا لتحقيق استقرار الأسعار، على الرغم من الأحداث الأخيرة. لقد ارتفعت مستويات التضخم في جميع أنحاء منطقة اليورو بنسبة 5.5% خلال العام حتى يونيو 2023م، بانخفاض من معدل سنوي قدره 8.1% في مايو 2022م. وفي المملكة المتحدة، ارتفع مستوى التضخم بشكل غير متوقع في فبراير 2023م إلى 10.4%. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن تعرض المملكة المتحدة لارتفاع أسعار الغاز وارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ الأداء التجاري، من أسباب ضعف أدائها الاقتصادي بشكل عام. ومع ذلك، توقع بنك إنجلترا معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.4% في عام 2023م و1.2% في عام 2024م.

رفع بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في يوليو 2023م سعر الفائدة للمرة الحادية عشرة منذ عام 2022م بنسبة 0.25% إلى 5.25% - 5.50%، وهو أعلى مستوى له منذ 22 عامًا. ويخشى المعلقون من أن تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة الاضطرابات المالية بعد سلسلة من حالات فشل البنوك، على سبيل المثال: انهيار Signature Bank؛

وكذلك Silvergate Bank وFirst Republic Bank . مما أدى الى عودة الدعم جزئياً والتي تعزى إلى المشاكل الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة. ومع ذلك، قال بنك الاحتياطي الفيدرالي في بيان بعد اجتماعه الأخير في نوفمبر 2023م انه سيبقي على سعر الفائدة القياسي في حدود 5.4٪.

ويؤدي الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة أيضا إلى انخفاض الطلب على المنتجات المصنوعة في الصين وغيرها من الدول الآسيوية. استجاب بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من خلال ضخ سيولة في الأسواق بقيمة 3 تريليونات دولار. ويؤثر ارتفاع أسعار الفائدة على القروض في الاقتصادات على المستوى الحكومي وخاصة الأسواق الناشئة، التي قد تكافح من أجل سداد ديونها.

لعقود من الزمن، اعتمدت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على الصين كشريك تجاري رئيس وكداعم اقتصادي في أوقات الأزمات. والآن تواجه الاقتصادات الآسيوية الآثار الاقتصادية الدائمة لكيفية تعامل الصين مع الوباء والأوضاع الاقتصادية.

وعلى الرغم من أن أسواق العمل في جميع أنحاء العالم قوية إلى حد ما، فإن نوع الوظائف التي يتم إنشاؤها ليست بالضرورة ذات أجور مرتفعة، ومن المرجح أن يدفع هذا أكثر نحو الركود، حيث من غير المتوقع أن تنخفض أسعار الفائدة بسرعة كما تعتقد الأسواق. سيؤدي هذا بالفعل إلى خلق سلسلة كاملة من العواقب التي من شأنها أن تبقي الأسواق في حالة تأهب طوال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023م على الأقل.

حقق النفط الخام بداية قوية لهذا العام على خلفية انحسار المخاوف بشأن ضعف الطلب وتراجع التعافي الاقتصادي المستمر في الاقتصادات الكبرى ونقص الإمدادات والتوترات الجيوسياسية. بدأ خام برنت العام عند 77.45 دولارًا للبرميل وأنهى العام عند 84.97 دولارًا للبرميل. وفي الوقت نفسه، ارتفع خام غرب تكساس الوسيط من 76.99 دولارًا للبرميل في بداية عام 2022م وامتد إلى 123.7 دولارًا للبرميل في 8 مارس 2022م أيضًا، وهو أعلى مستوى لهذا العام، ثم تراجعه ليختتم العام عند 80.26 دولارًا للبرميل.

أثبت تحالف أوبك + فعاليته ولكنه يمثل تحديًا لأسواق النفط. بعد أن كان تداول أسعار النفط هادئًا نسبياً خلال شهر أغسطس 2022م، مع تقلبات عند أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات، أدى القرار الذي اتخذته المملكة العربية السعودية وروسيا في أوائل سبتمبر 2023م بتمديد تخفيضات الإنتاج بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً مجتمعة حتى نهاية عام 2023م، إلى ارتفاع أسعار خام برنت إلى أعلى مستوى في 10 أشهر. وكما توقعت وكالة الطاقة الدولية، كانت أسواق النفط في حالة تشدد بالفعل، وفي أغسطس 2023م، سجلت المخزونات العالمية للنفط انخفاضاً حادًا بمقدار 2.46 مليون برميل يومي. وفي الوقت نفسه، من المتوقع ارتفاع الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.5 مليون برميل يومياً في النصف الثاني من عام 2023م، ليصل إجمالي الطلب إلى 103 ملايين برميل يوميًا. في 28 سبتمبر 2023م، وصل سعر خام برنت إلى 95.03 دولارًا أمريكياً، وهو أعلى مستوى منذ أغسطس 2022م.

على الرغم من بيئة الأعمال الصعبة والسياسات النقدية المتشددة والمستوى العالي من عدم اليقين، حققت المجموعة عامًا ناجحًا آخر، حيث بلغ صافي الربح في عام 2022م مبلغ 5.2 ملايين دولار مقارنة بـ 73.1 مليون دولار في عام 2021م. ويعكس الأداء الجيد للمجموعة تمسكها بالمرونة، ومعايير جودة الأصول الجيدة، وتنويع الاستثمار، والعمل ضمن معايير مخاطر مقبولة، ومستويات عالية من السيولة تهدف إلى تعزيز الربحية.

انتعشت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بقوة في عام 2022م بمتوسط نمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.4%. لا تزال المملكة العربية السعودية في المقدمة من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

مسجلاً قفزة بنسبة 7.3٪ (2021م: 3.3٪). وقد تجاوز النمو الاقتصادي في المنطقة المتوسط العالمي، الذي يقدر بنحو 3.5%. كما ارتفعت مساهمة المواد الهيدروكربونية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قليلا مقارنة بمستوياتها في العامين الماضيين في جميع دول مجلس التعاون الخليجي تقريبا. كما تحسن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي خلال عام 2022م محققاً متوسط نمو قدره 4.1%. وقد تفوقت المملكة العربية السعودية على المنطقة من هذه الزاوية بقفزة بلغت 5.68%. وقد سجلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي تقريبًا توازنًا ماليًا إيجابيًا. ويبلغ متوسط حجم العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة نحو 7.56%

يشهد اقتصاد المملكة العربية السعودية تحولا حيث يتم تنفيذ إصلاحات لتقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادرالدخل وتعزيز القدرة التنافسية. يعتبر عام 2023م منعطفًا مهمًا باعتباره نقطة المنتصف في رحلة رؤية المملكة العربية السعودية الطموحه 2030م. وفقًا لمراجعة صندوق النقد الدولي (سبتمبر 2023م) لاقتصاد البلاد. كما انعكس التقدم بشكل ملحوظ في النمو غير النفطي الذي تسارع منذ عام 2021م ليصل إلى متوسط 4.8% في عام 2022م. وعلى الرغم من انخفاض النمو الإجمالي بسبب التخفيضات الإضافية في إنتاج النفط، فإن النمو غير النفطي سيظل قريبًا من 5% في عام 2023م، مدفوعًا بالطلب المحلي القوي.

وتؤثر السياسة النقدية المتشددة في الاقتصادات المتقدمة في تدفقات رأس المال في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث تشهد الصين تدفقات كبيرة إلى الخارج من أسواق الديون في عام 2022م بلغت 58 مليار دولار. واجتذبت الأوراق المالية في الأسواق الناشئة إجمالي تدفقات بقيمة 58 مليار دولار لعام 2022م، منها 50 مليار دولار من تدفقات الديون و9 مليارات دولار أمريكي من تدفقات الأسهم (وفقًا لمعهد التمويل الدولي). انخفض أداء أسواق الأسهم الناشئة في عام 2022م بنسبة -20.09% (2021: -2.5%)، وفقًا لمؤشر MSCI للأسواق الناشئة. في عام 2022م، انخفض مؤشر MSCI العالمي بنسبة -18.14% (2021: +21.82). مما شكل أكبر فجوة أداء سلبية للأسواق المتقدمة منذ عام 2013م. وقد أسهم المشهد الجيوسياسي الروسي الأوكراني، وارتفاع أسعار الفائدة، والطاقة العالمية، وأسعار السلع الأساسية، في زيادة الضعف في أداء الأسواق الناشئة مما أدى الى مزيد من التقلبات في الأسواق الناشئة بشكل عام.

وفي عام 2022م حققت المجموعة صافي ربح بعد الضريبة قدره 5.2 ملايين دولار مقارنة بصافي ربح قدره 73.1 مليون دولار في عام 2021م. وفي عام 2022م كابدت المجموعة خسارة نيتجة لانخفاض قيمة استثماراتها في الشركات التابعة بقيمة 44 مليون دولار بالإضافة إلى خسارة قدرها 16 مليون دولار نتيجة توقف العمليات بعد بيع عمليات التجزئة في مملكة البحرين لمصرف السلام. علاوة على ذلك، قامت المجموعة بتكوين مخصص للخسائرالائتمانية المتوقعة بمبلغ 22 مليون دولار بسبب بيئة الأعمال الصعبة. ومع ذلك، تم تخفيف هذا الضغوط من خلال زيادة في قيمة العقارات المتاحة للبيع بقيمة 51 مليون دولار. في عام 2021م تم تسجيل ربح بمبلغ 25.4 مليون دولار كحصة من دخل الشركات المرتبطة، مثل بنك البحرين والكويت. الا انه تم التصرف في هذه الاستثمارات في عام 2022م. وسجل الدخل التشغيلي للمجموعة في عام 2022م زيادة بنسبة 47% وبلغ 316 مليون دولار مقارنة بـ 208 ملايين دولار في عام 2021م، بسبب التعزيز الكبير في تدفق الدخل.

وبلغت تكاليف الموظفين والمصروفات الإدارية في عام 2022م ما قيمته 167 مليون دولار مقارنة بـ 152 مليون دولار في عام 2021م، بزيادة قدرها 11% مما يعكس توسع المجموعة في قطاع التجزئة وكذلك تأثير التضخم. خلال عام 2022م، تم توسيع شبكة فروع بنك فيصل المحدود - باكستان بإضافة 94 فرعًا جديدًا، مما أدى إلى زيادة إجمالي عدد الفروع إلى 700 فرع. وبلغ صافي الربح العائد إلى مالكي الوحدات 1.7 مليون دولار أمريكي (2021 – 31.2 مليون دولار أمريكي). نتيجة لانخفاض الروبية الباكستانية مقابل الدولار، من 176.42 روبية باكستانية في 31 ديسمبر 2021م إلى 226.60 روبية باكستانية بحلول نهاية عام 2022م، كابدت المجموعة خسارة

في تحويل الروبية الباكستانية الى الدولار تبلغ نحو 19 مليون دولار (2021م: 10 ملايين دولار). وتحسن رأس المال لدار المال من 153.2 مليون دولار في نهاية عام 2021م إلى 154.1 مليون دولار في نهاية عام 2022م. وبالمثل، ارتفعت قيمة كل وحدة من 38.77 دولارًا في عام 2021م إلى 38.98 دولارًا عام 2022م.

لقد كان عام 2022م عامًا مهمًا للمجموعة من خلال التزامنا المتأصل في خلق بيئة للنمو الاقتصادي والأعمال المستدامة. قطعت المجموعة خطوات كبيرة في جهودها المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ("ESG")، مما يعكس وعد المجموعة بإنشاء وتقديم قيمة مشتركة لأصحاب المصلحة لدينا من عملاء وحملة الوحدات السهمية ...الخ. ونحن على قناعة بأنه يتعين علينا أن نتصدى بالكامل للتحديات البيئية التي تواجه كوكبنا. يجب علينا بناء أنسجة اجتماعية أقوى وأكثر إنصافًا وأكثر تنوعًا بين جميع الأشخاص المتأثرين بأعمالنا، ونقوم بذلك من خلال تولي دور قيادي في تمويل عملية التحول وأن نصبح شريكًا مسؤولًا واستراتيجيًا لعملائنا ومجتمعاتنا. خلال عام 2022م، أطلقت المجموعة إطار التمويل المستدام الخاص بها لدعم وتعزيز هدف المجموعة المتمثل في ESG في ثقافتها وأعمالها وعملياتها، ومن ثمّ تعزيز التحول إلى اقتصاد مستدام ومنخفض الكربون. ومن خلال تعزيز التزاماتنا المصرفية المسؤولة ودمج ثقافة الحوكمة والمخاطر المرنة، تسعى المجموعة جاهدة لتمكين جميع أصحاب المصلحة، وإحداث تأثير إيجابي في المجتمع، وتحقيق عوائد متفوقة لمالكي الوحدات السهمية لدينا.

ستواصل المجموعة تنفيذ تدابير أكثر فعالية لحوكمة الشركات المرتبطة بتحسين الأداء وترشيد التكاليف في جميع شركات المجموعة. يتم الاحتفاظ بالوضع العام فيما يتعلق بتصفية المضاربات التابعة للشركة الإسلامية للاستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة تحت المراقبة الدقيقة من قبل مجلس المشرفين. وستواصل المجموعة التركيز في تحقيق نمو أكثر ربحية وتنوعًا في السنوات القادمة.

تخضع شركة الإثمار القابضة ش.م.ب. ("**الإثمار**") لرقابة مصرف البحرين المركزي وأسهمها مدرجة في بورصة البحرين وسوق دبي المالي. يعتبر بنك الإثمار شركة تابعة رئيسة للمجموعة بنسبة تبلغ 46.49%. في 7 يوليو 2022م، أكمل الإثمار صفقة بيع بعض أصوله الرئيسة في البحرين، بما في ذلك الأعمال المصرفية للأفراد في بنك الإثمار بالإضافة إلى حصة ملكية الإثمار في بنك البحرين والكويت ومجموعة سوليدرتي القابضة، إلى مصرف السلام البحرين. ويمثل هذا إنجازاً مهمًا في مسيرة الإثمار. إن التحول الذي يشهده الإثمار يضيف إلى تاريخنا الممتد لعقود من الزمن كشركة رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية وصناعة التمويل الإسلامي.

في عام 2022م، أعلن الإثمار خسارة منسوبة إلى المساهمين قدرها 38.4 مليون دولار مقارنة بربح قدره 38.6 مليون دولار في عام 2021م. وتعزى الخسارة المكابدَة في عام 2022م بشكل أساسي إلى الخسارة الناتجة من توقف العمليات التي تم بيعها إلى بنك السلام البالغة 16 مليون دولار ومخصص خسائر الائتمان المتوقعة بقيمة 22 مليون دولار.

وعلى الرغم من العام المملؤ بالتحديات، واصل الإثمار اتخاذ القرارات الاستراتيجية من خلال بذل جهود مضنية لتحسين القيمة المقدمة لمساهميها من خلال الابتكارات والخدمات مع ترشيد التكاليف، وتعزيز عروض خدمة العملاء، وتعزيز شبكة التوزيع مع التركيزفي العملاء من الشركات.

قام بنك فيصل المحدود - باكستان ("**بنك فيصل**") المملوك بنسبة 66.7% لبنك الإثمار، بإتمام أكبر عملية تحول على الإطلاق إلى بنك إسلامي. وبناءً على ذلك، وابتداءً من يناير 2023م، أصبح بنك فيصل يعمل كبنك إسلامي متكامل. كما واصل بنك فيصل توسعة شبكة البيع بالتجزئة الخاصة به في باكستان، ورقمنة الخدمات وتعزيزها.

حقق بنك فيصل ربحًا صافيًا بعد الضرائب بقيمة 11.2 مليار روبية باكستانية (54.9 مليون دولار) مقارنة بـ 8.2 مليارات روبية باكستانية (50.4 مليون دولار) في عام 2021م. وانخفض سعر صرف الروبية الباكستانية مقابل الدولار الأمريكي من 176 روبية باكستانية في ديسمبر 2021م إلى 226.6 روبية باكستانية بنهاية ديسمبر 2022م. لقد استمر بنك فيصل بإتخاذ التدابير الفعالة وفي الوقت المناسب للحفاظ على الإيرادات الأساسية بما يتماشى مع تحسين فروق الأسعار المصرفية والربحية. سجل إجمالي الأصول زيادة بنسبة 23.5% بالعملة المحلية، من 870 مليار روبية باكستانية (5.4 مليارات دولار) في عام 2021م إلى 1,074 مليار روبية باكستانية (4.7 مليارات دولار) في 31 ديسمبر 2022م. خلال العام، بذل بنك فيصل جهودًا مكثفة للاستحواذ على ودائع منخفضة التكلفة (الحسابات الجارية وحسابات التوفير)، مما أدى إلى زيادة النمو في الحسابات الجارية وحسابات التوفير من 75.4% في عام 2021م إلى 80.2% في عام 2022م. وتحسنت نسبة الحسابات الجارية الى إجمالي الودائع من 32.8% في ديسمبر 2021م إلى 35.5% في 31 ديسمبر 2022م. وبالمثل سجل إجمالي الودائع نموً قدره 21% في عام 2022م بالعملة المحلية، لتصل إلى 782 مليار روبية باكستانية (3.4 مليارات دولار) مقارنة بـ 644 مليار روبية باكستانية (3.7 مليارات دولار) في عام 2021م.

تماشيًا مع استراتيجية النمو التي وافق عليها مجلس الإدارة، قام بنك فيصل بتنظيم الخدمات المصرفية للأفراد وقنوات التوزيع لتعزيز المنافسة وتعزيز النمو وتحسينه ومواجهة التحدي. في عام 2022م، واصل بنك فيصل الاستثمار بنجاح في توسيع شبكة الفروع وعمل على تحسين الكفاءات لتعزيز حصة الودائع. أكمل بنك فيصل بنجاح واحدة من أكبر عمليات التحويل في العالم التي بدأت قبل 6 سنوات واكتملت بحلول نهاية عام 2022م. بالإضافة إلى ذلك، قام بنك فيصل المحدود بتنفيذ نموذج تصنيف المخاطر البيئية ونفذ إطار إدارة المخاطر البيئية. تم إطلاق نموذج Branch-Led Model للاستفادة من قوة قنوات التوزيع، لتعزيز الأعمال التجارية والشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى أعمال البيع بالتجزئة، مع تعظيم الاستفادة من الرقمنة.

وفي ضوء سلسلة الإجراءات التي اتخذها بنك فيصل خلال عام 2022م، قامت وكالات التصنيف الائتماني بتأكيد تصنيفات بنك فيصل ؛ توقعات طويلة الأجل وتصنيفات ائتمانية قصيرة الأجل عند AA و+A1، على التوالي، وفقًا لما ذكرته وكالتا تصنيف محليتان مرموقتان. خلال عام 2022م قام بنك فيصل بافتتاح 94 فرعًا جديدًا ليَصل شبكة الفروع الى 700 فرع متوافقة جميعها مع أحكام الشريعة الإسلامية. وسيواصل بنك فيصل نموه الأفقي في شبكة الفروع، مدعومًا بالخدمات المصرفية الرقمية التي توفر سهولة الوصول إلى العملاء. ولن تقوم هذه الفروع بتوليد ودائع أساسية منخفضة التكلفة فحسب، بل ستستمر في تحسين مزيج الحسابات الجارية وحسابات التوفير، بهدف الاستمرار في خفض متوسط تكلفة التمويل. وفي عام 2022م، أطلق بنك فيصل بطاقة نـور، وهي أول بطاقة إئتمان إسلامية في باكستان التي من المتوقع أن تحصل على حصة سوقية كبيرة. وتماشيًا مع البنوك النظيرة، يواصل بنك فيصل التركيز في توسيع نطاق تطوير المنتجات الإسلامية المبتكرة الجديدة، بهدف جذب المزيد من الودائع المنخفضة التكلفة وزيادة البيع المتبادل والاستفادة من أوجه التآزر مع ذراع إدارة الأصول المملوكة بالكامل له: شركة فيصل لإدارة الأصول المحدودة التي حققت صافي أرباح بقيمة 192 مليون روبية باكستانية (1.0 مليون دولار) في عام 2022م.

سعيًا إلى تعزيز قاعدته الرأسمالية، حافظ بنك فيصل على نسبة كفاية رأس المال عند 15.5%. تركز الاستراتيجية المستقبلية لهيكل الأعمال الجديد في بنك فيصل في بناء وتوسيع التمويل الإسلامي الذي حقق عامًا ناجحًا حيث لعب دورًا قياديًا في العديد من القروض المشتركة والمعاملات الكبيرة. إن بنك فيصل واثق بإذن الله، من أنه سيتم تحقيق التآزر، وسوف تتم تلبية توقعات مساهميه. سيستمر بنك فيصل في الاستثمار والتوسع في البنية التحتية للفروع، مما يعكس التزام بنك فيصل بتقديم خدمات مصرفية إسلامية أفضل وأسهل وأكثر حداثة. يركز بنك فيصل في تقديم

خدمات رقمية شاملة ومبتكرة، وسيواصل الاستثمار في التقنيات المبتكرة لتحسين العروض الرقمية التي يقدمها بنك فيصل المحدود.

أعلنت الشركة الاسلامية للاستثمار الخليجي (البهامس) المحدودة (**"الشركة الإسلامية"**)، الشركة التابعة والمملوكة بالكامل لدار المال الإسلامي القابضة عن تحقيق صافي ربح قدره 11.8 مليون دولار في عام 2022م مقارنة بـ 15.8 مليون دولار في عام 2021م (شاملة الدخل غير المتكرر البالغ 4.1 ملايين دولار في عام 2021م). ارتفعت حقوق المساهمين في عام 2022م إلى 116.3 مليون دولار مقارنة بـ 104.5 مليون دولار في عام 2021م. وسجل إجمالي أصول الشركة الإسلامية زيادة بنسبة 11%، من 117.5 مليون دولار أمريكي في عام 2021م، إلى 130.6 مليون دولار أمريكي في عام 2022م. وتعزى الزيادة بشكل أساسي إلى زيادة المبالغ المستحقة من الأموال تحت الإدارة، من 78.1 مليون دولار في عام 2021م إلى 93.9 مليون دولار في عام 2022م. واتهاجًا لسياسة متحفظة، تم تحويل مبلغ 6.3 ملايين دولار إلى احتياطي الطوارئ في عام 2022م. وبلغت قيمة الأموال تحت الإدارة (المضاربات) التابعة للشركة الإسلامية 1.6 مليار دولار في ديسمبر 2022م، وهو مايعادل إنخفاضًا هامشيًا بنسبة 1% من 1.66 مليار دولار في 2021م، بسبب الاسترداد الجزئي لرؤوس أموال المستثمرين.

واصلت الشركة الإسلامية جهودها لتصفية المضاربة الخاصة بها. جميع أصول المضاربة هذه تخضع للتصفية والتوزيع على المستثمرين بنسبة وتناسب. ومع تقدم عملية تصفية الأصول، سيتم رد المزيد من رؤوس أموال المضاربات للمستثمرين. إن المخاطر الشاملة للمجموعة فيما يتعلق بالصناديق الخاضعة للإدارة تخضع للمراقبة الدقيقة.

سجلت الشركة التابعة المملوكة للشركة الإسلامية بنسبة 73.3% وهي "شركة المستثمرون الخليجيون لإدارة الأصول" ("جيامكو")، وهي شركة مساهمة سعودية مقفلة مسجلة في المملكة العربية السعودية، خسارة صافية قدرها 0.1 مليون دولار في عام 2022م مقارنة بخسارة صافية قدرها 0.23 مليون دولار في عام 2021م. بلغ إجمالي الأموال تحت الإدارة حتى 31 ديسمبر 2022م، 44 مليون دولار أمريكي (53 مليون دولار أمريكي في 2021م)، بعد توزيعها على المستثمرين خلال عام 2022م. وتماشيًا مع خطة التصفية الميسرة لمضاربات جيامكو، قرر مجلس الإدارة تصفية الباقي بالكامل من الصناديق العقارية الثلاثة التابعة لشركة جيامكو بنهاية عام 2023م طبقًا لظروف السوق.

واصل بنك فيصل الإسلامي المصري (**"فيصل المصري"**)، المملوك بنسبة 44.9% للأموال تحت الأدارة للمجموعة، رحلته في تقديم أداء مذهل على جميع المستويات. وفي 31 ديسمبر 2022م، كان سعر الصرف 1 دولار = 24.74 جنيهًا مقارنة بـ . 15.66 جنيهًا في عام 2021م. في ظل مواجهة الضغوط الاقتصادية مثل هجرة الأموال الساخنه، والانخفاض الحاد في عوائد السياحة وتحويلات العمال المصريين في الخارج، وارتفاع تكلفة استيراد الأغذية، خفض البنك المركزي المصري في 21 مارس 2022م قيمة الجنيه المصري بنسبة 14% إلى 1 دولار = 18.27جنيهًا مصريًا. واصل فيصل المصري الحفاظ على ريادته في أنشطة الخدمات المصرفية الإسلامية داخل السوق المصرية وعزز مكانته التنافسية بشكل كبير على المستويين المحلي والإقليمي. وتوسعت شبكة الفروع إلى 41 فرعًا، ومن المقرر افتتاح 3 فروع أخرى في عام 2023م. وبالمثل، توسعت شبكة أجهزة الصراف الآلي إلى 552 بحلول ديسمبر 2022م.

واصل فيصل المصري سياسته المتمثلة في تعزيز قاعدته الرأسمالية وتخفيف المخاطر المتعلقة بأنشطته، ولا سيما لإستيعاب تأثير جائحة كوفيد-19 ابتداءً من 31 ديسمبر 2022م، فبلغت نسبة كفاية رأس المال ("CAR") لفيصل المصري 29% (2021: 32.2%) مقارنة بالحد الأدنى التنظيمي البالغ 12.5%.

بلغ صافي أرباح فيصل المصري بعد الضريبة في عام 2022م مبلغًا مقداره 4,475 ملايين جنيه (231 مليون دولار) مقارنة بـ 2,683 مليون جنيه (171 مليون دولار) في عام 2021م. وكانت نتائج عام 2022م أعلى من العام السابق بنسبة 67% بسبب تحسن تدفق الدخل بنسبة 11%. كما بلغ إجمالي الأصول في عام 2022م 151.6 مليار جنيه (6.1 مليارات دولار) بزيادة 16% على ديسمبر 2021م البالغة 130.9 مليار جنيه (8.4 مليارات دولار). بلغت حقوق المساهمين في عام 2022م 21.96 مليار جنيه (888 مليون دولار) مقابل 17.0 مليار جنيه (1,086 مليون دولار) عن العام السابق، بزيادة قدرها 28.9% بالعملة المحلية. وارتفع أهم مصدر لتمويل الأوعية الادخارية وشهادات الاستثمار (الأموال تحت الإدارة) التابعة لفيصل المصري بنسبة 12.8% من 109.6 مليارات جنيه (7.0 مليارات دولار) في 2021م إلى 123.6 مليار جنيه (4.6 مليارات دولار) في عام 2022م. بالنسبة لعام 2022م، وافق المساهمون على توزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 8% (2021م: 8%). سيواصل فيصل المصري رحلته في أداء دور رائد في تطوير وازدهار الخدمات المصرفية الإسلامية في مصر وتعزيز مكانته كبنك إسلامي رائد.

نظرة مستقبلية

من المتوقع أن تستمر حالة عدم اليقين خلال عام 2023م فيما يتعلق بعودة ظهور فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والحرب الروسية - الأوكرانية والمشهد الجيوسياسي في الشرق الأوسط، ونقص الطاقة والغذاء والسلع الأساسية، والاضطرابات في سلاسل التوريد. ومع ذلك، يمكننا أن نرى فرصًا مجزية مقنعة.

وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينخفض النمو العالمي مما يقدر بنحو 3.5% في عام 2022م، إلى 3.0% في عام 2023م (الصين 4.9%)، و2.9% في عام 2024م. وقد تشهد أسعار السلع الأساسية أكثر تقلباً في ظل تجدد التوترات الجيوسياسية والاضطرابات المرتبطة بها وتغير المناخ.

وسيواصل مجلس المشرفين الإشراف على مهمة تحقيق التوازن الصحيح بين الفرص والمخاطر التي نراها. سنواصل تشجيع ابتكار المنتجات وتقديم الدعم لتوسيع شبكة الفروع والتحول الرقمي.

إن أداء المجموعة ونجاحها خلال عام 2022 وسط التحديات الاقتصادية التي واجهتها، على سبيل المثال، في مصر وباكستان، يزيدان من تصميمنا على تحقيق نتائج أفضل في المستقبل القريب والمساهمة بشكل فعال في دعم عملائنا، واكتساب الدافع للمستوى التالي من النمو والربحية، وهو تحقيق قيمة مضافة لحاملي الوحدات السهمية الكرام. تتمتع المجموعة بوضع جيد مع حافز أفظل واقوى في الأشهر المقبلة. وستواصل المجموعة الاستثمار في التقنيات الحديثة لتحسين العروض الرقمية وتجربة العملاء. كما سنواصل الاستثمار في القوى العاملة لدينا وتعزيز الثقافة التي تشجع قيمنا الأساسية والنزاهة والعمل الجماعي والابتكار والرعاية.

بالنيابة عن مجلس المشرفين، أود أن أتقدم بشكري إلى حملة الوحدات السهمية والعملاء الكرام على دعمهم وثقتهم المستمرّين، وكذلك هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، على مشورتها وتوجيهاتها القيمة. كما أود أن أعرب عن ثنائي وتقديري للإدارة التنفيذية وجميع موظفي المجموعة لالتزامهم وجهودهم خلال العام في تحقيق أهداف المجموعة.

والله ولي التوفيق.
عمرو محمد الفيصل

البنـد الخامس

انتخاب أعضاء مجلس المشرفين لفترة الثلاث سنوات القادمة

وفقاً للمادة (7 "1") من وثيقة التأسيس وقرار اجتماع الجمعية العامة للدار المنعقد في 18 من يوليو 2020م، فإن فترة عضوية أعضاء مجلس المشرفين الحاليين تنتهي بتاريخ اجتماع الجمعية العامة للدار عن العام المالي 2022، أي تاريخ 20 ديسمبر 2023م.

وقد سبق الإعلان لمالكي شهادات الوحدات السهمية الراغبين في ترشيح أنفسهم لمجلس المشرفين تقديم بياناتهم ومقدار ما يملكونه من وحدات سهمية قبل تاريخ 6 ديسمبر 2023م على البريد الإلكتروني info@dmisa.com ليتم التصويت لإنتخاب أعضاء مجلس المشرفين من خلال موقع دار المال الإسلامي القابضة الإلكتروني:

http://www.dmitrust.com

وعليه يعلن الرئيس نتيجة التصويت.

البنـد السادس

التصديق على مكافآت السادة أعضاء مجلس المشرفين

وفقاً للمادة (8 "1") من وثيقة التأسيس فإن من صلاحيات الاجتماع السنوي العام التصديق على مكافآت السادة أعضاء مجلس المشرفين.

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر الموافقة على مكافآت السادة أعضـــاء مجلـــس المشرفين البالغة خمسمائة ألف (500,000) دولار أمريكي بموجب التوصـية المضـمنة بقرار مجلس المشـرفين رقم 827 المتخذ في 11 ديسمبر 2006م".

البنـد السابع

الموافقة على تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية 2023م

وفقاً لأحكام المادة (8 "1") من وثيقة التأسيس فإن من صلاحيات الاجتماع السنوي العام العادي الموافقة أو عدم الموافقة على توصية مجلس المشرفين بتعيين / إعادة تعيين مدققي حسابات دار المال الإسلامي القابضة. وفي هذا الصدد فقد اتخذ مجلس المشرفين القرار التالي:

"التوصية للاجتماع السنوي العام العادي بتعيين السادة / كى بي أم جي مدققين لحسابات دار المال الإسلامي القابضة للسنة المالية 2023م".

وفي هذا الخصوص فقد عرض على الاجتماع السنوي العام العادي اتخاذ القرار التالي:-

" تقرر تعيين السـادة / كى بي أم جي، كمراجعي الحسـابات لدار المال الإسـلامي القابضـة للسنة المالية 2023م وتفويض مجلس المشرفين بتحديد أتعابهم ".

الرجـاء التكـرُّم بالإطلاع والموافقـة.